الـجمهوريـة الـعربـيـة
الـسوريـة
Syrian Arab Republic

بـيان

الســفير ميلاد عـطيـة

المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

أمام الدورة المائة وسبعة للمجلس التنفيذي

البند الفرعي (6-ج): إزالة البرنامج الكيميائي السوري

8 -11 تشرين الأول

2024

الرجـاء المراجعة أثنـاء الإلقـاء

السيد الرئيس،

صدر خلال الفترة من تموز ولغاية الآن ثلاثة تقارير شهرية عن المدير العام هي: /130 و131 و132/ للأسف تم تضمينها بمصطلحات وتأويلات، مُبطنة وعلنية، توحي بأن سورية لا تتعاون مع الأمانة الفنية، إضافة إلى تحميلها مسؤولية التأخير، بل وعرقلة عقد جولة المشاورات رقم /28/. إن هذه الاتهامات لا أساس لها. وبذات الوقت، تُشكل هذه التقارير الأرضية والذريعة لتوجيه اتهامات باطلة من قبل بعض الدول الغربية ضد سورية هنا في المنظمة وفي مجلس الأمن. رغم أننا أكدنا مراراً وتكراراً بأن عقد جولات المشاورات بين اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلان يتم في تواريخ ومواعيد تناسب الطرفين.

ورغم حل ثلاث مسائل عالقة نتيجة جولتي المشاورات رقم /26 و27/، فوجئنا بإعلان فتح مسألتين عالقتين جديدتين في شهر تموز 2024 بطريقة تخالف بشكل فاضح النواحي الفنية والعلمية، على اعتبار أن تحليل العينات التي بُني عليها فتح تلك المسألتين العالقتين لا يزال قيد التداول والتقييم والمناقشات الفنية مع خبراء اللجنة الوطنية السورية. وقد تم تزويد الأمانة برد مُفصّل، فني وعلمي، على هذا الموضوع بتاريخ /9/ تموز 2024، وكذلك تمت مناقشة هذا الموضوع في دمشق خلال جولة المشاورات رقم /28/ في شهر أيلول الماضي.

إن السبب الرئيسي في عدم حل المسائل العالقة لغاية الآن هو ليس لآن سورية تخفي برنامجاً كيميائياً، بل بسبب الطلبات التعجيزية التي تفرضها الأمانة الفنية، والاستمرار بالتشكيك بجميع ما يقدمه الجانب السوري من معلومات و إيضاحات وتفسيرات رغم أن الأمانة

الفنية تعرف تماماً الظروف الاستثنائية التي عاشتها سورية في فترة انضمامها للاتفاقية وما تلاها نتيجة الحرب الإرهابية التي عاشتها سورية وما تزال بسبب العدوان المستمر عليها منذ عام 2011 لغاية الآن من قبل الدول الغربية المعروفة لديكم وإسرائيل.

فيما يخص بعثة تقصي الحقائق، تُعيد سورية التذكير بمطالباتها السابقة بأن تقوم الأمانة والدول الأطراف بتصحيح طرائق عمل ونهج هذه البعثة، وإلزامها بضرورة التقيد بنصوص الاتفاقية ومرفق التحقق والشروط المرجعية المتفق عليها مع سورية. ونُذكّر برسالة مجموعة برلين21 والتقرير الذي تم تقديمه إلى البرلمان الأوروبي من قبل عضوي البرلمان كلير دالي ومايك والاس، وضرورة أخذ ما قدموه من مراجعة ودراسات علمية وفيزيائية وفنية بعين الاعتبار. لقد أكدت المجموعة في رسالتها بأن مستقبل المنظمة واستعادتها مصداقيتها، لا يأتي إلا من خلال ضمان عودتها الكاملة إلى العمل في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

فيما يخص جلسة الإحاطة السرية حول الملف الكيميائي السوري بتاريخ /1/ تشرين الأول 2024 إن هذه الإحاطة خرجت عن مهامها والغرض منها، وتحولت إلى منتدىً مخصصاً لتهيئة الأرضية لكيل الاتهامات الباطلة ضد سورية، والتشكيك المُتعمد بما تقدمه سورية من معلومات، والإعداد لمزيد من هذه الاتهامات، بهدف إبقاء هذا الملف مفتوحاً. وأكثر من ذلك، محاولة إثبات فرضيات وهمية مزورة بأن سورية استخدمت أسلحة كيميائية في حوادث مزعومة كما جاء في التقارير المفبركة لفرق التحقيق في المنظمة، وبالتالي فإن سورية لا تزال تخفي برنامجاً كيميائياً. والسؤال موجه للجميع، هل فريق تقييم الإعلان فريق مهني ونزيه ومحايد؟

بناءً على ما تقدم تؤكد سورية على الحقائق التالية:

1) **ليس لدى سورية ما تخفيه وقد نفذت جميع التزاماتها على أكمل وجه وأعلنت عن كل ما تمتلكه في برنامجها الكيميائي، وهي حريصة كل الحرص على التعاون مع الأمانة الفنية للانتهاء من هذا الملف.**

2) **ندعو الأمانة الفنية للمنظمة الالتزام بمبدأ الحياد والنزاهة والمهنية التي حددتها اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ورفض الضغوط التي تُمارس عليها لحرفها عن عملها وولايتها.**

3) **إن استباق نتائج المشاورات بين الجانب السوري والأمانة الفنية هو أمرٌ مرفوض ويدلل على المساعي التي تبذلها الدول الغربية لتعطيل وعرقلة أي تقدم في المشاورات والتعاون بين الجانبين. وندعو إلى التوقف عن هذا النهج المُسيس والهدام.**

4) **إن سورية مستمرةٌ في تعاونها غير المسبوق مع الأمانة الفنية، شريطة أن يكون هذا التعاون بحسن نية وبما يحفظ سيادة سورية وكرامتها. وستبقى سورية ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها، وهي جاهزة للمضي قُدماً، وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية، والحوار المنظم والبناء، لإغلاق كافة المسائل العالقة في أقرب فرصة.**

أشكركم، وأرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة السابعة بعد المائة للمجلس التنفيذي، ونشره على الموقعين العام وكاتاليست لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية .